

# أسس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ودوره في البلدان العربية جنوبي المتوسط: مقدمة لمنظمات المجتمع المدني



## ما هو البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومتى أُسس؟

أُسس البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في 1991، استجابة لتغييرات بارزة في السياقين السياسي والاقتصادي في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية<sup>1</sup>.

واليوم له 65 مساهماً، بينهم 63 بلداً، والمساهمان الباقيان هما الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار.

ويؤمّل البنك مشاريع جديدة أو يستثمر في شركات قائمة في قطاع المصارف والصناعات والأعمال، خصوصاً في القطاع الخاص، إلى جانب بعض الشركات المملوكة من القطاع العام.

## كيف يصف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مهمته؟

كانت الفكرة الأساسية وراء إيجاد البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية دعم التحوّل إلى اقتصاد السوق في بلدان أوروبا الشرقية. وتبيّن مهمة البنك أنه يهدف إلى "دعم اقتصادات السوق التي تعمل جيداً - حيث الأعمال تنافسية، والابتكار ينال تشجيعاً، ومداخيل العائلات تعكس زيادة في التشغيل والإنتاجية، والظروف البيئية والاجتماعية تعكس حاجات الناس"<sup>2</sup>.

## كيف يُدار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية؟

يتألّف البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من:

<http://www.ebrd.com/pages/news/features/t2t.shtml> 1

<http://www.ebrd.com/pages/news/features/t2t.shtml> 1

تشمل أولويات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في منطقة جنوبي المتوسط:

- تطوير خطوط الائتمان والمساعدة المباشرة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- تعزيز شبكات القيمة الخاصة بالأعمال الزراعية بتعزيز المحاصيل واللوجستيات، وفعالية الموارد.
- بناء القدرة على المخاطرة والابتكار في المنتجات في القطاع المصرفي.
- دعم الاستثمارات في الطاقة المتجددة وفي فعالية الطاقة.
- تطوير حلول غير سيادية للبنية التحتية.

<http://www.ebrd.com/downloads/research/factsheets/semmed.pdf>

المادة الأولى من الاتفاقية المؤسسة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

على خلاف البنوك التنموية الأخرى، يسعى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى مساعدة فقط البلدان "الملتزمة بمبادئ الديمقراطية [و] التعددية والمطبقة لها" (المادة الأولى).

ويُستخدَم هذا الشرط من منظمات المجتمع المدني لمراقبة إن كان البنك يموّل مشاريع في بلدان لا تستوفي هذا الشرط، فتدعو البنك إلى تشديد تعريفه للالتزامات وفق هذه المادة.

يشار إلى أن دعوة من منظمات المجتمع المدني المعنية أبرزت أهمية الإدراج العلني على الموقع الإلكتروني للبنك للقطاعات التي تحظى بأهمية قصوى والإصلاحات التشريعية المشمولة بمرحلة التعاون التقني، وذلك قبل بدء المشاورات مع السلطات الوطنية في البلدان المعنية بالتعاون. مثلاً، إن اقترح البنك مناقشة إصلاحات معينة أو إطاراً تشريعياً محدداً للشركات بين القطاعين العام والخاص أو تشريعات ذات صلة بالمنافسة في البلدان المعنية بالتعاون، يُتوقع إعلانها وإعلان نص النموذج المقترح لإصلاحات تشريعية كهذه، قبل المناقشات مع السلطات الوطنية أو على الأقل أثناءها. فهذا سيسمح لمجموعات المجتمع المدني المتخوفة من الإصلاحات المقترحة أن تقدم مقترحاتها إلى البنك، أو تدعو إلى مشاورات علني حول المسائل (يشمل البنك والسلطات الوطنية)، أو تشرك ممثليها وسلطاتها الوطنيين في مخاوفها<sup>5</sup>.

2. **الصدوق الخاص**، المؤلف من قروض البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للمشاريع التي بوشر بها قبل إقرار تعديلات القانون الأساسي. ويؤمن الأموال جميع المساهمين. (في أيار 2012، أقر المساهمون إيجاد صندوق خاص بمليار يورو للاستثمار في البلدان الأربعة)<sup>6</sup>.

2. **العمليات العادية**، وتشمل تمويل مشاريع مختلفة، مما يتطلب تعديلاً للمادة الأولى من القانون الأساسي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية يجمع عليه مساهمو البنك<sup>7</sup>.

### مبادرة التحوّل إلى التحوّل

هي إطار يسعى خلاله البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية إلى تبادل الخبرات بين البلدان حيث يعمل البنك حالياً وبلدان جنوبي المتوسط وشرقيه<sup>8</sup>.

**مجلس الحكام**: يعيّن كل عضو حاكماً، يكون عموماً وزير المال. **مجلس المديرين**: مسؤول عن الإدارة الإستراتيجية للمصرف، ويتألف من 23 عضواً. وأهم سلطات المديرين أنهم يضعون سياسات ويتخذون قرارات في شأن القروض والضمانات والاستثمارات في الأسهم، والاقتراض من البنك، وتقديم المساعدة التقنية، والعميات الأخرى في البنك.

**الرئيس**: هو الممثل القانوني للمصرف، ويُنتخب من الحكام. ويدير الرئيس عمل البنك.

## كيف ينخرط البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في المنطقة العربية وأين؟

بعد الثورات والانتفاضات الشعبية في المنطقة العربية، أُعطي البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تفويضاً جديداً لتوسيع عمله ليشمل بلدان جنوبي المتوسط وشرقيه (يشير البنك إلى المنطقة باسم SEMED)، وتشمل الأردن وتونس ومصر والمغرب. وهذا استلزم إقرار تعديلات في القانون الأساسي من جميع المساهمين.

وأطلق البنك استثماراته الأولى في الأردن وتونس والمغرب في أيلول 2012، بعد منح هذه البلدان وضع "البلدان المتلقية المحتملة" (معلومات إضافية، انظر أدناه).

ووفق البنك، يتمثل هدفه في المنطقة بتحسين تمويل القطاع الخاص، بما فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاستثمار المباشر في القروض والأسهم، فيما يقدم الدعم والخبرة من خلال حوار يتعلق بالسياسات، وبناء القدرات، وأشكال أخرى من المساعدة التقنية<sup>4</sup>.

## ما هي الأدوات التي يستخدمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في المنطقة؟

يشمل انخراط البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في بلدان شرقي المتوسط وجنوبه ثلاث مراحل أساسية:

1. **التعاون التقني**، حيث يشمل انخراط البنك خطوات للتعامل مع الأطر السياسية والتشريعية الأوسع (مثل التشريعات المتعلقة بالامتيازات أو بالخصخصة) أو خطوات أخرى للتحضير لمشاريع مستقبلية.

3 ينتخب 11 منهم من 12 عضواً في الاتحاد الأوروبي والاتحاد نفسه والمصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. ويُنتخب الـ 12 الباقيون من الحكام. وهذا يعني ان أعضاء الاتحاد الأوروبي يملكون أفضلية كبرى خلال تكوين مجلس المديرين.

4 <http://www.ebrd.com/pages/project/eia.shtml>

5 شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية وبنكواتش (نيسان 2012)، نموذج مقترح للتعاون بين المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومنظمات المجتمع المدني، متوافر في <http://bankwatch.org/publications/proposed-model-consultations-between-ebrd-and-civil-society-organisations>

6 <http://www.ebrd.com/pages/news/features/ebrd-and-semmed.shtml>

7 <http://www.ebrd.com/downloads/research/guides/basics.pdf>

8 <http://www.ebrd.com/pages/project/eia.shtml>

## ما دور المجتمع المدني في الانخراط مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية ومراقبته؟

المدني أن تنخرط في مشاورات حول السياسات العملاقية للمصرف والتعليق على مسودات السياسات<sup>14</sup>.

وحدة انخراط المجتمع المدني: تنظم ورش عمل تشاورية مع منظمات المجتمع المدني<sup>15</sup> وتسهل الاتصالات مع موظفي البنك.

الاجتماعات السنوية للمصرف: تشمل هذه الاجتماعات عادة مشاركة منظمات المجتمع المدني. ويجب أن تسعى منظمات المجتمع المدني من بلدان جنوبي المتوسط وشرقيه إلى أن تكون هذه العملية مفتوحة، وشفافة، ومرتبطة بمرفق تسجيل على الإنترنت مفتوح أمام المشاركين من المجتمع المدني، وألا يكون اختيار منظمات المجتمع المدني مقررًا سلفاً من موظفي البنك.

مكاتب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الاقليمية<sup>16</sup>: بالنسبة إلى المشاورات على المستويين الإقليمي والوطني، يجب أن تطلب منظمات المجتمع المدني أن تلعب مكاتب البنك دوراً مركزياً في تسهيل المشاورات مع مجموعات المجتمع المدني على المستويين الوطني والإقليمي، وتسهيل الوصول إلى المعلومات.

لقاءات تشاور لمجلس المديرين: يجري مجلس المديرين زيارات دورية إلى البلدان التي يعمل فيها البنك، ويمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تدعو إلى اجتماعات معه.

آلية الشكاوى من المشاريع<sup>17</sup>: تسمح الآلية للأفراد والمجموعات والمنظمات التي يمكن أن تتأثر سلباً بالمشاريع الممولة من البنك للتقدم بشكاوى إليه.

### لتعزيز انخراطه مع المجتمع المدني، من المفيد لو أن البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

- طور أجندة واضحة للمشاروات المقررة خلال سنة أو على الأقل ستة أشهر، تشمل المشاورات المقررة في مراحل مختلفة من العمل وعلى المستويات القطاعية.
- أرفق عمليات التشاور مع كشف فاعل للمعلومات، يشمل مراحل التخطيط لتمويل المشروع، وكذلك مرحلة «التعاون التقني».

- تحمل تدخلات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في التأثير في الأطر التشريعية في مرحلة التعاون التقني، إلى جانب مرحلة تمويل المشاريع، تأثيراً مهماً في المستوى الوطني، يشمل عمليات الأسواق والسياسات، إلى جانب تغييرات في الأطر التنظيمية والتشريعية.

ويرجع تشخيص البنك للسياق والتحديات الاقتصادية في البلدان العربية المتلقية (انظر، مثلاً، تقرير التقييم التقني للمصرف عن مصر<sup>9</sup>) الثغرات إلى «العلل المرتبطة بتطبيق الإصلاحات وتركيزها وعدم اكتمالها، بدلاً عن القيود المتأصلة في الأنظمة الاقتصادية الموجهة إلى تحرير الأسواق»<sup>10</sup>. ولذلك تقصر هذه المقاربة قدرة البنك على تحديد عدم التطابق بين كثير من المجالات المتعلقة بتحرير السياسات ومستويات التنمية في هذه البلدان، وتحد من قدرة البنك على اقتراح تدخلات أكثر رسوخاً بالنسبة إلى أهداف التنمية على المستوى الوطني وتطوير هذه التدخلات.

لمنظمات المجتمع المدني دور في مراقبة تدخلات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية من منظور التنمية وحقوق الإنسان.

بعض القنوات التي تستطيع منظمات المجتمع المدني اتباعها ولعب دور فاعل فيها:

- متابعة تمويل مشاريع معينة: الانخراط في مشاورات تُجرى حول المشاريع من خلال مستندات ملخصات المشاريع وتقييمات التأثير البيئي والاجتماعي (يمكن للمنظمات المهتمة أن تتسجل لتحصل على إشعارات بالبريد الإلكتروني من خلال اللائحة البريدية لحوار المجتمع المدني<sup>11</sup>).
- مراجعة إستراتيجيات البنك المتعلقة بالبلدان والقطاعات: تُراجع هذه الإستراتيجيات دورياً ويُعلن بدء مرحلة المراجعة في صفحة أنباء ومناسبات المجتمع المدني<sup>12</sup> ومن خلال إشعارات البريد الإلكتروني. ومسودات الإستراتيجيات مفتوحة أمام التعليقات لمدة 45 يوماً تشمل الأحاد والأعياد<sup>13</sup>.
- المشاورات حول السياسات والإستراتيجيات العملاقية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية: يمكن لمنظمات المجتمع

14 في 2013، سبداً المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مراجعة لسياسة المعلومات العلنية، والسياسة البيئية والاجتماعية، وآلية الشكاوى من المشاريع. ويُخطط لعملية مشاورات علنية كجزء من مراجعة السياسات.

15 <http://www.ebrd.com/pages/about/workwith/civil/working.shtml>

16 انظر القسم الأخير للحصول على تفاصيل سبل الاتصال بالمكاتب.

17 [www.ebrd.com/pcm](http://www.ebrd.com/pcm)

9 [http://www.ebrd.com/downloads/country/technical\\_Egypt\\_TA.pdf\\_13-02-assessments/2012](http://www.ebrd.com/downloads/country/technical_Egypt_TA.pdf_13-02-assessments/2012)

10 المصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، تقرير التقييم التقني لمصر، ص. 20.

11 <http://www.ebrd.com/pages/about/workwith/civil/working.shtml>

12 <http://www.ebrd.com/pages/about/workwith/civil/news.shtml>

13 <http://www.ebrd.com/pages/about/workwith/civil/working.shtml>

## مستندات مهمة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

- مستندات ملخصات المشاريع: شروح قصيرة لكل مشروع يخطط البنك لتمويله موجودة على موقعه الإلكتروني. وهي تُنشر عموماً قبل أن يقر مجلس المديرين مشروعاً.
- سياسة المعلومات العلنية للمصرف<sup>18</sup>: تحدد تدابير الشفافية والمسؤولية التي يلتزم بها البنك وتُراجع دورياً.
- تقارير التقييم التقني: التقرير الأولي المحضر من البنك لفهم الوضع في البلد وتحديد المجموعة الأولية لأولويات العمل التي يمكن تمويلها بأموال التعاون.
- تقييمات التأثير البيئي والاجتماعي<sup>19</sup>: مستندات تشمل تقييمات لمشاريع حساسة بيئياً.
- أوراق إستراتيجية البلد<sup>20</sup>: تشمل أولويات البنك في البلد المعني.
- إستراتيجيات قطاعية: تحدد الدور الذي سيلعبه البنك في كل قطاع (مثل الزراعة والنقل والطاقة...)<sup>21</sup>.

لمنظمات المجتمع المدني دور رئيسي في التأكيد على أن دور البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للاقتصاد يجب أن يتجدر في نموذج اقتصادي تكون فيه للقدرة الإنتاجية، وآليات إعادة التوزيع، والتشغيل، والأجور، الأولوية، فيروج للتحوّل إلى اقتصاديات عادلة اجتماعياً، وفاعلة طاقياً، وقائمة على التجددية.

- تتسم منهجيات تقييم التحوّل والنجاح المحرز من خلال مشاريع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (أي منهجيات البنك لتقييم التحوّل) بالضعف على صعيد النظر في التنمية:

لا يركّز البنك على الفقر والتشغيل في تطوير عملياته في البلدان. أشارت مراجعة المساعدات المتعددة الأطراف والتي تعدّها الدائرة البريطانية للتنمية الدولية إلى "أن الرابط بين تأثير برامج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في التحوّل، وتأثيرها في حيوات الناس، ليس واضحاً في شكل جيد دائماً" (آذار 2011).

- لا تزال الشفافية والوصول الفاعل إلى المعلومات في المراحل كلها لتدخل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ضعيفتين:

فيما يملك البنك سياسة للمعلومات العلنية، لا يتمتع بالشفافية على صعيد المراحل كلها لتدخله في الاقتصادات المتلقية. مثلاً، ثمة حاجة إلى مزيد من المعلومات والشفافية بالنسبة إلى عملية الحوار الذي يجريه البنك مع السلطات الوطنية حول الإصلاح التنظيمي والتشريعي.

- لا تزال السياسات البيئية والاجتماعية للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية غير كافية لمنع الضرر: للبنك تفويض بيئي واضح في شرعته، التي تنص على أن البنك يجب "أن يدعم في المجال الكامل لنشاطاته، تنمية سليمة ومستدامة بيئياً". والبنك من الموقعين على المبادئ الأوروبية للبيئة. لكن التقييمات البيئية التي يجريها البنك تتعرض في الأغلب إلى انتقادات من منظمات المجتمع المدني باعتبارها غير مناسبة. وأشارت بانكواتش إلى "أن ممارسات كثيرة للمصرف تبين أنه غير مجهز كفاية لتجنب تأثيرات سلبية كثيرة في البيئة والتنوع البيولوجي وتخفيفها". وثمة نقص إضافي يتمثل في أن ممارسات البنك وقواعده غير كافية لمنع تمويل مشاريع مضرّة مناخياً، مثل محطات الطاقة العاملة بالفحم أو مناجم الفحم.

- أمام التركيز المتزايد للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

## لماذا تُعتبر مراقبة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية مهمة؟

يشمل بعض أبرز المخاوف الرئيسية حول دور البنك وتمويله في بلدان جنوبي المتوسط وشرقيه:

- إن النموذج الاقتصادي الذي يعمل البنك وفقه ويصمم إقراضه، لا يستوعب في الأغلب التحديات التنموية في البلدان العربية ولا يستجيب لها:

تعزز عمليات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تحرير الاقتصاد والسوق والخصخصة في شكل لا يدعم التنمية بل، على العكس، يحوّر عمليات الإصلاح التي تركز على التنمية. لا يمكن للمصرف أن يعمل وفق النموذج نفسه كما في اقتصادات أوروبا الوسطى والشرقية. فالوضع في البلدان العربية المعنية مختلف<sup>22</sup> عن وضع التحوّل في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، حيث تتركز تجربة البنك أساساً. كذلك فالضعف البيئي للأسواق التي عمل فيها البنك في أوروبا الشرقية والوسطى، خصوصاً في ضوء الأزمة العالمية، كشف عدم ملاءمة هذه الأسواق كنموذج اقتصادي وتنموي مستقر.

18 <http://www.ebrd.com/pages/about/policies/pip.shtml>

19 <http://www.ebrd.com/pages/project/eia.shtml>

20 <http://www.ebrd.com/pages/about/policies.shtml>

21 <http://www.ebrd.com/pages/about/policies.shtml>

22 على خلاف الظروف الاقتصادية والسوقية في بلدان أوروبا الشرقية في وقت التحوّل، تبنت البلدان العربية في شكل واسع تحرير التجارة والمال، والخصخصة، وإلغاء الدعم، والتركيز على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك خلال العقود الماضية. لكن هذه الخطوات كانت منفصلة عن مستويات التنمية المحققة وأهداف التنمية للبلدان.



إلى المستفيدين النهائيين من المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي الواقع، لا يسمح تحويل أموال تنمية عبر ملكية خاصة بمراقبة نتائج التنمية وتقييمها، ولا يضمن طبيعة المستفيدين النهائيين.

**لمزيد من المعلومات، انظر:** "ثقوا بنا، نحن متحمسون - الملكية الخاصة وملاذ ضريبي في الحملة الأولى للمصرف الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بعد الربيع العربي"، بقلم غريغ أيتكين، بانكواتش (أيلول 2012).

#### الطعن في تمويل الملكية الخاصة من قبل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

يُشار إلى أن أول استثمار قرره البنك في البلدان العربية كان استثماراً بقيمة 20 مليون يورو في "الصندوق المغاربي الثالث للملكية الخاصة" القائم في موريشيوس وهي ملاذ ضريبي معروف (قُرر الاستثمار في 2012). وافترض في "تمويل وسيط" كهذا أن الصناديق أنجح من البنك في الاستثمار في الملكية الخاصة بالنسبة

تطوير التقييمات التقنية، وكذلك ما بعد تطبيق التدخل.

وبالنسبة إلى الوسطاء الماليين، على منظمات المجتمع المدني أن تطالب بأن يضع البنك الضوابط الفاعلة اللازمة لضمان أن التمويلات لا تُحوّل إلى دعم ممارسات المضاربة. وعلى البنك أن يُسأل أن يضع آليات فاعلة لمراقبة التنمية، والنتائج البيئية والاجتماعية للمشاريع، وأن يستثني الوسطاء الذين يستخدمون ملاذات ضريبية. ويجب وضع آليات مناسبة لضمان أن يولي البنك أولوية للمصارف التجارية التي تملك معايير صارمة لعملياتها بما يضمن الاستدامة البيئية والاجتماعية للمشاريع التي تمويلها، والتي لها سجل في استخدام تمويل البنك لدعم مؤسسات صغيرة ومتوسطة بدلاً من تعزيز موازنتها العمومية.

على منظمات المجتمع المدني أن تسعى إلى ضمان أن يضع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية أهدافاً تتعلق بالتنمية البشرية والبيئة (باعتبارها مؤشرات إلى التحوّل) في إستراتيجيات البلدان والقطاعات. ويحتاج البنك إلى زيادة قدرته على إجراء تقييمات على صعيد حقوق الإنسان لمشاريعه وسياساته.

يجب أن تدعو منظمات المجتمع المدني البنك إلى مأسسة عملية تقييم مشاريعه والنتائج على صعيد حقوق الإنسان للتدخلات التي يقوم بها، على صعيد مستوى دعم القدرات الإنتاجية، والإنتاج المعقول للتشغيل، ومعالجة حالات انعدام العدالة بين مختلف المناطق في البلدان المدعومة، ووصول الجماعات إلى الخدمات الأساسية في المناطق التي يمول فيها البنك خدمات أساسية، كالمياه والعناية الصحية. وتحتاج هذه التقييمات إلى أن تُجرى في مرحلة التخطيط، بما يشمل عملية



في مشاريع كهذه. ووفق بانكواتش Bankwatch، ” في الأغلب، تبيّن الشراكات بين القطاعين العام والخاص الأكبر حجماً والأبعد مدى في الخدمات العامة، مثل امتيازات تزويد المياه وبناء الطرق وتشغيلها، أنها تتضمن مشكلات» (انظر الموقع الإلكتروني لبانكواتش المكرس للطعن في شراكات القطاعين العام والخاص:  
<http://bankwatch.org/public-private-partnerships>

**تحديات متعددة:** تبيّن تقييمات البنك لبلدان شرقي المتوسط وجنوبه والسياسات المقترحة نيته الحفاظ على تركيز هذه البلدان على شراكات القطاعين العام والخاص. وهذا الأمر مقلق لأن هذه الشراكات تركت تأثيرات سلبية كثيرة في عدد من البلدان التي طبقتها، خصوصاً في غياب إطار تشريعي مصمم لضمان الشفافية والمصلحة العامة والحقوق العمالية والاجتماعية، ومنه تراكم الديون الخفية

الوسيلة للمصرف من خلال المصارف التجارية، لضمان أن يكشف البنك في شكل روتيني، أقله عن نسبة القروض المسددة عبر وسطاء، والحجم المتوسط للقروض، والقطاعات المدعومة، وحجم الشركات المدعومة.

أهمية أن يكشف البنك والبلدان المساهمة فيه، أقله عند الطلب، عن سجل التصويت لكل مدير تنفيذي في البنك.

أهمية الكشف في شكل روتيني عن التقييمات النوعية والمستقلة لزيادة المسؤولية وإجراء تقييم مناسب لمدى تحقيق البنك لأهدافه المعلنة من خلال قروض كهذه.

أهمية أن يبدأ البنك في الإبلاغ سنوياً إلى الاتحاد الأوروبي كيف يساهم في أهداف الاتحاد المتعلقة بالعمل الخارجي، خصوصاً حول التنمية والقضاء على الفقر.

على منظمات المجتمع المدني أن تدعم شمول الكشف النوع نفسه من الاقتراحات/النماذج المتعلقة بالإصلاحات التنظيمية التي يدعمها البنك في تعامله مع الحكومات.

كذلك يجب أن تلاحظ منظمات المجتمع المدني ما يلي وتعمل وفقه:

- الحاجة إلى مزيد من الوصول إلى المعلومات وإلى التأثير من قبل الجماعات المحلية على صعيد المشاريع التي تؤثر في هذه الجماعات وحيواتها، خصوصاً المشاريع غير الخاضعة لتقييمات التأثير البيئي، فالكشف عن المعلومات الخاصة بمشاريع كهذه ضعيف.
- الإقراض المتزايد للمصرف من خلال الملكية الخاصة، والذي لا يسمح بمتابعة مناسبة للنتائج التنموية.
- الحاجة إلى تعزيز الكشف على صعيد العمليات

بالمشاريع. ومنظمات المجتمع المدني مدعوة للتدقيق الصارم في تقييمات البنك لمشاريع مختلفة.

على منظمات المجتمع المدني أن تدعو إلى معايير أشد في مجال الاستدامة البيئية والاجتماعية لتقييم تكاليف استثماراته، بما فيه الشفافية الكاملة وقبول الجماعات المحلية المتأثرة

محتملة. وتمر سنوات كثيرة عادة قبل أن يتنبه أحد إلى الأضرار الناجمة، بما فيها الأعباء على الموازنات العامة، وزيادة الديون العامة، والأعباء على مستخدمي الخدمات.

ومن أبرز المفاهيم المغلوطة حول هذه الشراكات القول إنها تحرك نوعاً ما موارد مالية إضافية للمشاريع التي قد تضطر في غياب هذه الشراكات إلى الانتظار سنوات لتنفذ. وتشجع هذه الدعوى صناع القرار على تنفيذ مشاريع قد لا تكون تكاليفها

التشريعي الذي يضمن الشفافية، إلى جانب المصلحة العامة والحقوق الاجتماعية والعمالية.

على منظمات المجتمع المدني أن تلعب دوراً فاعلاً في متابعة المشاريع المنفذة وفق شراكات كهذه، وتؤكد على الشفافية الكاملة في مناقشات وخطط هذه المشاريع، ومراجعة الإطار





لمزيد من المعلومات، انظر مواقف منظمات المجتمع المدني في:

شبكة سي إي إي بانكواتش

في مصر:

Regus New Cairo 47 Office Building  
Section 1, Street 90-North  
New Cairo, Cairo, Egypt  
Tel: + 202 2503 2800  
Fax: + 202 2503 0801

<http://bankwatch.org/>

<http://bankwatch.org/our-work/who-we-monitor/ebrd#projects>

<http://bankwatch.org/public-private-partnerships>

شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية

في الأردن:

[www.annd.org](http://www.annd.org)

Regus Financial District Al Husari Street  
Shmeisani, P.O.Box 940584  
Amman 11194 Jordan  
Tel: +962 6 5007373  
Fax: +962 6 500 7300

<http://www.csr-dar.org/>

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

<http://www.eipr.org>

[http://www.eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/ebrd\\_note\\_comment\\_eng-sa.pdf](http://www.eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/ebrd_note_comment_eng-sa.pdf)

في المغرب:

[http://www.eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/ebrd\\_concept\\_note\\_commentary-sa.pdf](http://www.eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/ebrd_concept_note_commentary-sa.pdf)

مركز المعلومات البنكية

.Regus Twin Center, Tour Ouest, 16e étg  
Angle Boulevards Zerktouni et Al Massira  
20100 Casablanca Morocco  
Tel: +212 (0) 5 22 95 80 21  
Fax: +212 (0) 5 22 95 80 23

<http://www.bicusa.org/en/Index.aspx>

<http://www.bicusa.org/menaprimier>

<http://www.bicusa.org/en/Institution.3.asp>

في تونس:

Regus Tunis Carthage  
Rue du Lac de Constance  
Les Berges du Lac  
1053 Tunis, Tunisia  
Tel: +216 71 965 000  
Fax: +216 71 965 100

لمزيد من المعلومات، والمدافعة المباشرة يمكن التواصل مع مكاتب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في البلدان العربية